



النشرة اليومية

Sunday, 12 May, 2024



أخبار الطاقة



الرياض النفط يتراجع في إغلاق تداولات الأسبوع مع توقعات ارتفاع الفائدة

أن المتحدثين في مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد عارضا احتمال خفض أسعار الفائدة". وارتفع الدولار الأميركي بعد تصريحات مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي، مما جعل السلع المقيمة بالعملة الأميركية أكثر تكلفة بالنسبة للمشتريين الذين يستخدمون عملات أخرى. كما أن أسعار الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة يمكن أن تؤدي إلى تثبيط الطلب. وقال جيم ريتربوش من شركة ريتربوش وشركاه إن أسعار النفط تتعرض أيضا لضغوط من ارتفاع مخزونات الوقود الأميركية مع اقتراب موسم القيادة الصيفي القوي عادة. وقال ريتربوش: "بالنظر إلى انخفاض الأسعار في الشهر الماضي واتجاهات الطلب الأضعف من المتوقع على البنزين والديزل في الولايات المتحدة، يبدو من المرجح حدوث بعض التعديل الهبوطي في الطلب".

وفي الأسبوع المقبل، قد تؤثر بيانات التضخم الأميركية على قرارات بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة. ولم يتلق النفط دعما يذكر من عدد منصات النفط الأميركية، وهو مؤشر على الإمدادات المستقبلية، على الرغم من بيانات شركة خدمات الطاقة بيكر هيويز التي تظهر أن عدد منصات النفط انخفض بمقدار ثلاثة إلى 496 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى منذ نوفمبر.

وفي الوقت نفسه، يبدو من المرجح بشكل متزايد أن يبدأ البنك المركزي الأوروبي في خفض أسعار الفائدة في يونيو. وفي أوروبا، ذكرت وكالة الإعلام الروسية يوم الجمعة أن هجوماً بطائرة بدون طيار أوكرانية أدى إلى اشتعال النار في مصفاة لتكرير النفط في منطقة كالوغا الروسية، في أحدث هجوم من كييف فيما أصبح سلسلة من الهجمات الانتقامية على البنية التحتية للطاقة.

تراجعت أسعار النفط نحو دولار للبرميل في إغلاق تداولات الأسبوع القاتت أمس الأول الجمعة، إذ أشارت تعليقات من مسؤولي البنك المركزي الأميركي إلى رفع أسعار الفائدة لفترة أطول، وهو ما قد يعوق الطلب من أكبر مستهلكي الخام في العالم. وتحدد سعر التسوية في العقود الآجلة لخام برنت عند 82.79 دولارا للبرميل، بانخفاض 1.09 دولار، أو 1.3%. وتحدد سعر التسوية للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط عند 78.26 دولارا للبرميل، بانخفاض دولار واحد أو 1.3%. وعلى مدى الأسبوع، سجل برنت خسارة 0.2%، في حين سجل خام غرب تكساس الوسيط ارتفاعا 0.2%.

قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، لوري لوجان، يوم الجمعة، إنه من غير الواضح ما إذا كانت السياسة النقدية متشددة بما يكفي لخفض التضخم إلى هدف البنك المركزي الأميركي البالغ 2%، وعادة ما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إبطاء النشاط الاقتصادي وإضعاف الطلب على النفط.

وقال رافائيل بوستيك رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا أيضا إنه يعتقد أن من المرجح أن يتباطأ التضخم في ظل السياسة النقدية الحالية، مما يمكن البنك المركزي من البدء في خفض سعر الفائدة في عام 2024 - على الرغم من أنه ربما بمقدار ربع نقطة مئوية فقط وليس حتى الأشهر الأخيرة من عام 2024. السنة.

وقال جون كيلدوف، الشريك في أجين كايبتال: "من المؤكد



خفض إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لإنتاج النفط الأميركي لهذا العام إلى 13.20 مليون برميل يوميًا من توقعات سابقة قدرها 13.21 مليون برميل يوميًا.

كما دعمت الأسعار هذا الأسبوع الحديث عن منظمة البلدان المصدرة للبترول. وسيستمر الحلفاء، المعروفون باسم أوبك+، في تمديد تخفيضات الإنتاج، في محاولة للحد من العرض العالمي. وأضاف بنك آي إن جي: "سيشعر أعضاء أوبك+ أيضًا بعدم الارتياح إذا بدأ برنت في الاقتراب من مستوى 80 دولارًا للبرميل، وهو مستوى ليس بعيدًا جدًا".

وقالوا، "كما ذكرنا سابقًا، يزيد ضعف الأسعار من احتمالية قيام أعضاء أوبك+ بتمديد تخفيضاتهم الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا إلى النصف الثاني من العام، مما يهدد بإفراط في تضيق السوق في وقت لاحق من عام 2024، على افتراض عدم وجود مفاجآت سلبية في السوق في جانب الطلب". وارتفعت العقود الآجلة للنفط الأميركي بنحو 9% حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 11% في عام 2023. وفي الوقت نفسه، انخفضت العقود الآجلة للغاز الأميركي بنحو 10% حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 44% في عام 2023. ومن شأن هذه الزيادة في أسعار النفط أن تشجع شركات الحفر على زيادة إنتاج الخام الأميركي. لكن الحكومة خفضت هذا الأسبوع توقعاتها للإنتاج لهذا العام بشكل طفيف إلى 13.2 مليون برميل يوميًا، وهو ما يظل مرتفعًا عن المستوى القياسي البالغ 12.9 مليون المسجل في 2023. وتوقعت إنتاجًا أكبر قليلًا عند 13.7 مليون برميل يوميًا في 2025. وقالت شركة أكسيدنتال بتروليوم هذا الأسبوع إنها تتوقع زيادة إنتاج النفط في حوض بيرميان في النصف الثاني من عام 2024، مع مكاسب في الكفاءة تسمح للشركة بخفض عدد منصات الحفر في أكبر حقل نفط أميركي.

وقال محللو النفط لدى انفيستق دوت كوم، استقرت أسعار النفط على انخفاض، لكنها أنهت الأسبوع باللون الأخضر وسط انحسار المخاوف بشأن الطلب. وقالوا، استقرت أسعار النفط على انخفاض يوم الجمعة، لكنها حققت أسبوعًا إيجابيًا بعد المكاسب الكبيرة التي حققتها في وقت سابق من هذا الأسبوع وسط تلاشي الآمال بوقف إطلاق النار في غزة وتخفيف المخاوف بشأن الطلب. وتماسكت أسعار النفط هذا الأسبوع، مدعومة ببيانات الواردات الإجمالية الأقوى من المتوقع من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم. وعززت علامات الطلب المحلي القوي الآمال في أن يبدأ الطلب على النفط في الارتفاع في العملاق الآسيوي. وأضافت واردات الصين النفطية إلى النغمة العامة الإيجابية أيضًا، على الرغم من انخفاض الواردات عن الشهر السابق، إلا أنها جاءت أعلى من المستويات التي شوهدت في العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت مخزونات النفط الخام الأميركية بشكل مفاجئ الأسبوع الماضي، ومن المتوقع أن يزيد الطلب على التكرير والوقود بسبب ارتفاع الطلب على السفر خلال فصل الصيف. وقال محللون في بنك آي إن جي في مذكرة: "تظهر بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات النفط الخام التجارية الأميركية انخفضت بمقدار 1.36 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي، وهو ما يختلف عن زيادة 500 ألف برميل التي أبلغ عنها معهد البترول الأميركي".

وقالوا، "كان الانخفاض في مخزونات النفط الخام مدفوعًا بقوة الصادرات، التي زادت بمقدار 550 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي إلى 4.47 مليون برميل يوميًا، ونشاط المصافي القوي". وانخفض عدد منصات النفط العاملة في الولايات المتحدة بمقدار ثلاث منصات إلى 496، وهو أدنى مستوى منذ نوفمبر، وأقل بكثير من 586 منصة في نفس الوقت من العام الماضي.

وتأتي علامات تباطؤ نشاط الحفر بعد أيام فقط من



وقال محللون إن المعروض المحدود من الخام الثقيل يدفع أسعار النفط الخام الثقيل وتكاليف التكرير للصعود على مستوى العالم، وهو ما قد يزيد تكاليف الشحن وبناء الطرق هذا الصيف. وقالوا، إن تخفيضات الصادرات الأخيرة من المكسيك والبدء الوشيك لخط أنابيب ترانس ماونتن الموسع في كندا - مما يدفع المزيد من النفط الخام الثقيل الكندي إلى المحيط الهادئ بدلاً من حوض الأطلسي - يزيد من ضيق العرض الحالي في سوق النفط الخام الثقيل العالمية.

وقد عكست المكسيك خططها لخفض الصادرات، مما خفض بعض الضغوط السعودية. لكن سوق النفط الخام الثقيل لا تزال محدودة حيث تستعد كندا لشحن المزيد من النفط الخام إلى ساحل المحيط الهادئ عبر خط أنابيب ترانس ماونتن، في حين ترسل الإمارات العربية المتحدة خام زاكوم العلوي عالي الحموضة للمعالجة في مصفاة محلية، مما يؤدي إلى إطلاق المزيد من الكميات من خام مريان الأكثر حلاوة والأخف وزنا والأكثر تكلفة للتصدير.

وانخفضت حصة تحميلات الخام الثقيل في السوق العالمية من 15.5% في أكتوبر الماضي إلى 13.9% في مارس من هذا العام، وهو أدنى مستوى منذ عام 2016 على الأقل، حسبما كتب كزافييه تانغ، محلل السوق في فورتسكا، في تحليل الأسبوع الماضي.



الرياض ارتفاع الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في آسيا مدفوعة بقوة الطلب

السوق الفورية والاعتماد على مخزونات نهائية عالية لتلبية الزيادة في الطلب المحلي.

وفي الولايات المتحدة، قال جود، إن الإنتاج ارتفع في محطة فريپورت لتصدير الغاز الطبيعي المسال، حيث تشير مستويات إمدادات الغاز اللقيم في الأيام الأخيرة إلى أن ما يعادل قطارين في المنشأة المكونة من ثلاث قطارات كانا يعملان بطاقة قريبة.

وكان العرض المقترح ليوم الخميس أكبر من هذا، مما يعني أن ثلاثة محطات كانت تعمل بالفعل - أو على وشك التشغيل - ولكن لم تكن جميعها بكامل طاقتها. ومع ذلك، تم تعويض هذا جزئيًا من خلال بدء الصيانة في محطة كاميرون في البلاد، والتي تم التخطيط لتوقفها عن العمل.

وقدرت شركة أرجوس سعر التسليم لشهر يونيو عند 9.60 دولارًا أمريكيًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، في حين قيمته شركة سبارك كوموديتيز عند 9.548 دولارًا أمريكيًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وقال هنري بينيت، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة سبارك كوموديتيز، إن أسعار شحن الغاز الطبيعي المسال افتقرت إلى الاتجاه مرة أخرى هذا الأسبوع، حيث انخفضت الأسعار في كلا الحوضين بشكل طفيف - حيث يقدر السعر الفوري في المحيط الأطلسي بنحو 42 ألف دولار في اليوم يوم الجمعة والسعر الفوري في المحيط الهادئ عند 45750 دولارًا في اليوم.

ارتفعت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في آسيا هذا الأسبوع بفضل قوة الطلب وسط ارتفاع درجات الحرارة في شمال وجنوب الصين، مما دفع المشترين الأوروبيين إلى تقديم عطاءات بتخفيضات محدودة نسبيًا لجذب البائعين. وارتفع متوسط سعر الغاز الطبيعي المسال تسليم شهر يونيو إلى شمال شرق آسيا إلى 10.50 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، من 10.40 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في الأسبوع السابق، وفقًا لتقديرات مصادر الصناعة. وقالت ريهانا راسيدي، محللة الغاز الطبيعي المسال في شركة تحليلات البيانات كبلر: "لقد شهدنا ارتفاع الأسعار الآسيوية والأوروبية، خاصة بعد أنباء انقطاع الغاز الطبيعي المسال في جورجون الأسترالية"، وقالت، "ومع ذلك، فإننا نقدر أن تأثير الانقطاع سيكون محدودًا على المدى القصير، ومن المتوقع حدوث ضغط نزولي على الأسعار بسبب انخفاض الطلب في أوروبا وشمال شرق آسيا، حيث تظل مخزونات الغاز والغاز الطبيعي المسال كافية في الوقت الحالي". وقالت شركة شيفرون أستراليا الأسبوع الماضي إنها تعمل على استئناف الإنتاج الكامل في منشأة الغاز التابعة لها في جورجون بعد أن تسبب عطل ميكانيكي في توقف أحد قطارات إنتاج الغاز الطبيعي المسال عن العمل. ويتوقع المحللون أن تظل محطة الإنتاج المتأثر خارج الخدمة لمدة تصل إلى خمسة أسابيع.

وقال صامويل جود، رئيس تسعير الغاز الطبيعي المسال في وكالة تسعير السلع الأولية، أرجوس، إن المشترين في كوريا الجنوبية واليابان يبدو أنهم راضون عن التراجع عن



من الغاز الطبيعي المسال لشهر أبريل بنحو 1.90 مليون طن متري من قبل محلي السلع الأولية كبلر، وهو انخفاض من 2.26 مليون في مارس وأقل أيضًا من 1.98 مليون من أبريل من العام الماضي.

وتربط بيانات إل اس إي جي وصول الغاز الطبيعي المسال إلى الهند في أبريل عند 1.79 مليون طن، وهو أدنى مستوى في أربعة أشهر وانخفاضًا من 2.27 مليون في مارس و1.88 مليون في أبريل 2023.

وتقدر واردات الصين من الوقود فائق التبريد بنحو 6.14 مليون طن في أبريل بحسب وكالة كبلر، بانخفاض من 6.64 مليون في مارس، ولكن أعلى من 5.31 مليون في أبريل من العام الماضي. وكانت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال في الربع الأول من عام 2024 قوية، على الأرجح نتيجة للأسعار الفورية الأرخص التي سادت معظم فترة الشراء، ولكن أيضًا بسبب انتعاش أجزاء من الاقتصاد، وخاصة التصنيع. وارتفع مؤشر مديري المشتريات الرسمي إلى أعلى مستوى له منذ 13 شهرًا عند 51.6 في مارس، والآن أمضى الأشهر الخمسة الأخيرة في المنطقة الإيجابية فوق مستوى الخمسين الذي يفصل بين التوسع والانكماش. وقد تعمل الخلفية الاقتصادية المتحسنة في الصين على تعزيز الطلب على الغاز الطبيعي المسال، ولكن من المحتمل أيضًا أن يكون السعر الأقوى عائقًا.

وسيتماد الكثير على توافر البدائل، ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الإنتاج المحلي للصين من الغاز الطبيعي أخذ في الارتفاع بقوة أيضًا، حيث ارتفع الإنتاج في الربع الأول إلى 63.19 مليار متر مكعب، بزيادة 5.2% عن نفس الفترة من عام 2023.

وقال جود، إن استمرار انخفاض أسعار الإيجار الفوري، وقائمة كبيرة من شركات النقل المفتوحة المعروضة في السوق السريعة، قد خفضت تكلفة الفرصة البديلة لتأجير الشحن الاحتياطي من الباطن، مع توفير التسليم إلى آسيا بدلاً من أوروبا عمومًا إمكانية استرداد هذه الشركات على الأقل بعض تكاليف أسطولهم.

وبدأ ارتفاع الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في التأثير على بعض المشترين الآسيويين. وهناك دلائل مبكرة على أن ارتفاع السعر الفوري للغاز الطبيعي المسال للتسليم إلى آسيا إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر بدأ في تقليص الطلب من المشترين الحساسين للأسعار مثل أستراليا والهند. وكان الدافع وراء الزيادة الأخيرة في الأسعار هو المخاوف المتعلقة بالإمدادات، حيث أدى الصراع المستمر في الشرق الأوسط إلى إثارة المخاوف من احتمال تعطل الشحنات من قطر، ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم.

وحتى الآن لم تتحقق هذه المخاوف بعد، ولكن كانت هناك تكاليف متزايدة لشحنات الغاز الطبيعي المسال حيث تتجنب السفن المتجهة إلى أوروبا البحر الأحمر، حيث شنت جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران ضربات صاروخية ضد عدة سفن، على الرغم من أن أيًا منها لم تكن تحمل الغاز الطبيعي المسال.

ومع تجاوز السعر الفوري مرة أخرى 10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، فقد وصل إلى مستويات أدت في الماضي إلى تراجع المشترين مثل الهند، وحتى الصين، أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، عن المشتريات.

ويرجع ذلك إلى أن الغاز الطبيعي المسال المستورد، عند مستويات الأسعار هذه، يجد صعوبة في التنافس مع أنواع الوقود الأخرى في الأسواق المحلية. وتقدر واردات الهند



من مرافق تصدير الغاز الطبيعي المسال وزيادة الصادرات إلى المكسيك.

وقال خبير اقتصادي إن أسعار النفط والغاز الطبيعي قد ترتفع بنسبة 40% هذا العام إذا امتدت الحرب إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط. وكتب خبير اقتصادي في معهد التمويل الدولي أن هناك فرصة أقل من 30% لخروج الصراعات في الشرق الأوسط عن نطاق السيطرة. ولكن في هذا السيناريو، يمكن أن يرتفع سعر النفط والغاز الطبيعي بنسبة 40% مع ضغوط العرض. ويواصل المتمردون الحوثيون استهداف التجارة في البحر الأحمر، في حين تأثرت التجارة في مضيق هرمز أيضاً.

وقال معهد التمويل الدولي إن أسعار النفط والغاز الطبيعي قد ترتفع بشكل كبير إذا اتخذت الصراعات في الشرق الأوسط منعطفا نحو الأسوأ. ويرى السيناريو الأساسي للرابطة أن الاضطرابات الحالية من غير المرجح أن تتصاعد، مع احتمال أقل من 30% لاندلاع حرب إقليمية أوسع. ولكن إذا خرجت التوترات عن نطاق السيطرة، فإن التأثيرات على إمدادات العالم من النفط والغاز الطبيعي ستكون وخيمة.

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن اتخذت موقفاً حاسماً بإعلانها تجميد تصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال لمدة 15 شهراً، مستهدفاً على وجه التحديد الدول غير الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة. ويتم وضع هذه الخطوة الإستراتيجية كتقييم شامل للتأثيرات التي قد تحدثها صادرات الغاز الطبيعي المسال على جبهات مختلفة، بما في ذلك تكاليف الطاقة، وأمن الطاقة في الولايات المتحدة، والقلق الشامل بشأن تغير المناخ. ومن غير المستغرب أن يثير هذا القرار ردود فعل محلية ودولية، وفتح المناقشات حول آثاره.

وتميل الاقتصادات المتقدمة في آسيا التي تستورد الغاز الطبيعي المسال إلى أن تكون أقل حساسية لارتفاع الأسعار، حيث يتم تأمين الجزء الأكبر من الواردات بموجب عقود طويلة الأجل، كما أن واردات الغاز الطبيعي المسال مستقرة إلى حد كبير.

وتقدر شركة كبلر أن اليابان، ثاني أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال في العالم، استوردت 5.12 مليون طن في أبريل، بانخفاض من 5.96 مليون في مارس، ولكن أعلى من 4.98 مليون في أبريل من العام الماضي. وعادة ما تتبع واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال نمطا موسميا من الارتفاع خلال فترات ذروة الطلب في الشتاء والصيف، ولكنها تتراجع خلال مواسم الكتف.

ومن المتوقع أن تصل واردات كوريا الجنوبية، ثالث أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، إلى 4.12 مليون طن في أبريل، ارتفاعاً من 3.93 مليون في مارس و3.23 مليون في أبريل من العام الماضي. وعلى غرار اليابان، قد تنخفض واردات كوريا الجنوبية الشهر المقبل بسبب أنماط الشراء الموسمية.

والصورة العامة هي أن أحجام واردات آسيا من الغاز الطبيعي المسال من المرجح أن تنخفض في الأشهر المقبلة، نتيجة للانخفاض الموسمي المعتاد في الطلب من الاقتصادات المتقدمة، وكذلك ارتفاع الأسعار الفورية الذي يعيق المشتريات من بعض الدول النامية.

وتوقع منتدى الدول المصدرة للغاز تشديد أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية حتى عام 2026 مع ارتفاع الطلب بنسبة 1.5% هذا العام وبنسبة تصل إلى 22% حتى عام 2050. وأعلنت شركة كيندر مورغان أيضاً توقعات سعودية للطلب على الغاز الطبيعي حيث أشارت شركة البنية التحتية للطاقة الأمريكية العملاقة إلى ارتفاع الطلب



الاقتصادية

دول الخليج تستعين بخبراء دوليين لدمج الطاقة المتجددة في مشاريع إنتاج الكهرباء

من مشاريع الربط الكهربائي بين دول المجلس. وأوضح أن استضافة كبار مشغلي شبكات الكهرباء في العالم تأتي ضمن فعالية تعقد تحت رعاية الأمير سعود بن نايف أمير المنطقة الشرقية، تتضمن أيضا عقد الاجتماع السنوي لمنظمة كبار مشغلي شبكات الكهرباء في العالم، إذا تشارك الهيئة في المنظمة منذ أعوام، مبينا أن المنظمة تتيح المجال للتعاون العالي بين دول المجلس وبين الهيئات العالمية الرائدة في مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء، خاصة فيما يخص التحول الطاقوي وإدخال الطاقات المتجددة في مشاريع الكهرباء. وكانت الهيئة قد نظمت خلال العام الماضي منتدبين لبحث استخدام تقنيات تخزين الطاقة في مشاريع الهيئة، باعتباره موضوعا حيويا بحاجة إلى التطوير المستمر، من أجل الإدماج الآمن لمصادر الطاقة المتجددة في الشبكات الكهربائية، بما يضمن استقرارها واستمراريتها.

تعزز هيئة الربط الكهربائي الخليجي، الاستعانة بتجارب كبار مشغلي شبكات الكهرباء الدوليين لدمج الطاقة المتجددة في مشاريع إنتاج الكهرباء في دول المجلس، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية" المهندس أحمد الإبراهيم الرئيس التنفيذي للهيئة.

وتستضيف هيئة الربط الكهربائي في أكتوبر المقبل كبار مشغلي شبكات الكهرباء في العالم، لإتاحة الفرصة لدول المجلس لتعزيز التعاون الدولي في مجال قطاع الكهرباء، خاصة فيما يخص التحول الطاقوي وإدخال الطاقات المتجددة في مشاريع الكهرباء.

وقال المهندس الإبراهيم "إن كبار مسؤولي قطاع الكهرباء في دول مجلس التعاون سبق أن سجلوا زيارة للشركات الرائدة في قطاع الكهرباء في شرق أمريكا للتعرف على تجاربها وتبادل المعرفة بخصوص خطط وسياسات إدماج مصادر الطاقة المتجددة والتحول الطاقوي في مشاريع الكهرباء"، مشيرا إلى أن الزيارة تمت بالتعاون مع معهد أبحاث الطاقة الكهربائية الأمريكي، وذلك تفعيلا لبندود مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في 2019.

وأشار إلى أن كبار الرؤساء التنفيذيين لشركات الكهرباء في دول المجلس اطلعوا خلال لقائهم كبار مشغلي شركات الكهرباء في العالم على سياسة تخزين الطاقة وسبل الاستعانة بالتقنيات المتطورة التي ستحتاج إليها دول المجلس خلال الأعوام المقبلة، لتنفيذ خططها المستقبلية في هذا الجانب.

ولفت الإبراهيم إلى أن الهيئة تعمل على دعم هذه الخطط بالتنسيق مع الدول الأعضاء بهدف الاستفادة من مشاريع الربط الكهربائي وتطويره، بما يحقق تنفيذ الخطط الاستراتيجية لدول المجلس الهادفة إلى تحقيق أكبر استفادة



الاقتصادية

مبيعات السيارات الكهربائية الصينية تهدد هيمنة الشركات الأوروبية في البرازيل

مسجلة أعلى مستوى لها على الإطلاق عند نحو 94 ألف وحدة، وفقا للجمعية البرازيلية للسيارات الكهربائية. واحتلت بي واي دي وشيري وجريت وول ثلاثة من المراكز الخمسة الأولى. وفي العام نفسه تغلبت الصين على اليابان لتصبح أكبر مصدر للسيارات في العالم. ومع سعي الدولة إلى توسيع تصدير السيارات، أصبحت أمريكا اللاتينية وجهة. وفي الربع الأول من هذا العام، كانت البرازيل رابع أكبر مستورد للسيارات الصينية من حيث القيمة الدولار، تليها المكسيك في المركز الخامس. ولعبت الاحتكاكات مع الأسواق الغربية دورا في تحول تركيز الصين إلى أمريكا اللاتينية. فبعد أن شهد الاتحاد الأوروبي تدفقات كبيرة من السيارات الصينية منخفضة التكلفة إلى السوق المشتركة، بدأت المفوضية الأوروبية تحقيقا في ما إذا كانت إعانات الحكومة الصينية تقوض المنافسة العادلة. من جهة أخرى، اقتصر برنامج دعم شراء المركبات الكهربائية في الولايات المتحدة على الكهرياء المصنوعة في أمريكا الشمالية.

ويأتي تحول شركات صناعة السيارات الصينية في وقت تعمل فيه معظم دول أمريكا اللاتينية على توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الصين. في العام الماضي، استحوذت الصين على 30% من صادرات البرازيل وشكلت أكثر من 20% من واردات البرازيل. وانضمت هندوراس ونيكاراجوا إلى سلسلة من الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان لصالح بكين.

قفزت مبيعات السيارات الصينية في البرازيل 8 أضعاف في الأشهر الأربعة الأولى من 2024، مقلصة هيمنة شركات صناعة السيارات الغربية، وذلك تزامنا مع إقبال البرازيليين على السيارات الكهربائية الميسورة والسيارات الهجينة.

وبلغ إجمالي مبيعات سيارات الركاب والمركبات التجارية الخفيفة في البرازيل 208 آلاف سيارة منذ بداية العام حتى أبريل، مسجلة زيادة بلغت 37% عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. واحتلت فيات وفولكسفاغن وجنرال موتورز المراكز الثلاثة الأولى بحصة مجتمعة 50%، وفقا لجمعية فينابرافي. لكن شركات صناعة السيارات الصينية كانت تحرز تقدما بهدوء، فقد استحوذت بي واي دي، وشيري، وجريت وول موتور على حصة مشتركة بلغت 7% في الفترة منذ يناير حتى أبريل، مقارنة بأقل من 3% في عام 2023 بأكمله، وفقا لـ"نيكاي آسيا". وخلال الأشهر الأربعة الأولى، باعت شركات صناعة السيارات الصينية 48 ألف سيارة جديدة في البرازيل، أي ثمانية أضعاف الرقم المسجل في الفترة نفسها العام الماضي. وتستحوذ سيارات الوقود المرن التي تعمل بمزيج البنزين والإيثانول على غالبية الطلب على السيارات في البرازيل.

ويستفيد صانعو السيارات الصينيون من خبراتهم في تصنيع المركبات الكهربائية والسيارات الهجينة وغيرها لتحقيق تقدم في السوق. في العام الماضي، نمت المبيعات الإجمالية للسيارات الكهربائية والسيارات الهجينة 91%،



من جهتها، تطلق البرازيل جهودا لجذب صناعة السيارات إلى أراضيها واستحداث مجموعة واسعة من الوظائف. وترتكز هذه المبادرة على المركبات الكهربائية التي من المتوقع أن تتمتع بنمو طويل الأجل.

كانت البرازيل تعفي السيارات الكهربائية من التعريفات الجمركية، لكن في يناير ألغت الحكومة جزئيا إعفاء من الرسوم الجمركية وتخطط لزيادة ضريبة الاستيراد تدريجيا حتى 2026. وفي أواخر 2023 طرحت الحكومة البرازيلية حوافز للاستثمارات في تكنولوجيا الحد من الكربون.

واستجابة لهذه التدابير تستعد شركات صناعة السيارات الصينية لتحويل طاقتها الإنتاجية إلى البرازيل. في مارس، أعلنت بي واي دي عن خطة لمضاعفة استثماراتها تقريبا في مصنع هناك إلى 1.07 مليار دولار.

وتستثمر شركتا صناعة السيارات اليابانيتان، تويوتا موتور وهوندا موتور، من أجل بناء حصة في سوق البرازيل، إلا أن بروز السيارات الكهربائية الصينية يهدد بإحباط أهدافهما. وكان لتويوتا وهوندا خامس وسابع أكبر حصة، على التوالي، العام الماضي.



ألمانيا تستعد لمزيد من الاحتجاجات ضد مصنع تسلا للسيارات الكهربائية

خطط إزالة الغابات المملوكة للشعب من أجل إفساح المجال لتوسيع المصنع.

تستعد الشرطة الألمانية لمزيد من الاحتجاجات اليوم السبت في مصنع تسلا للسيارات الكهربائية، في ضاحية جرونهايده بالقرب من برلين بعد اشتباكات عنيفة أمس. وقال متحدث باسم الشرطة إنه ستتم مراعاة الاحتجاجات التي وقعت في تخطيط العمليات. وقد قرر النشطاء القيام باحتجاجات جديدة في عطلة نهاية الأسبوع. وفي البداية، تم التخطيط لمسيرة احتجاجية إلى مصنع تسلا ظهر اليوم السبت. ومن المتوقع أن تكون هناك المزيد من الاحتجاجات حول مصنع تسلا. وأعلنت الشرطة الألمانية أن نشطاء حاولوا، أمس الجمعة، اقتحام مصنع تسلا، الذي يقع خارج العاصمة الألمانية برلين، وذلك خلال مظاهرة احتجاجا على خطة توسيع مقترحة للمصنع.

ولم ينجح المتظاهرون في دخول المصنع، بحسب ما قاله متحدث باسم الشرطة لوكالة الأنباء الألمانية، ولكنهم تمكنوا من تجاوز الحواجز الأولى بالنشأة.

وقال المتحدث باسم الشرطة إن امرأة وثلاثة أفراد شرطة أصيبوا في الاحتجاجات، كما تم اعتقال عدة أشخاص.

كانت الشرطة حاولت فرض كردون أمني حول منطقة واسعة في محيط الموقع، الذي يضم مصنع تسلا في أوروبا.

وبدأت الاحتجاجات، وهي الأحدث ضد مصنع تسلا في ضاحية جرونهايده، يوم الأربعاء الماضي.

ويتظاهر نشطاء المناخ منذ أواخر فبراير احتجاجا على



الاقتصادية

أسعار النفط تستعيد مسار الارتفاع بدعم المخاطر الجيوسياسية والواردات الصيني

النفطية أن إنتاج (أوبك +) من النفط الخام انخفض بمقدار 210 آلاف برميل يوميا على أساس شهري إلى 41.04 مليون برميل يوميا في أبريل، مشيرا إلى بدء روسيا في تنفيذ خفض أعمق في الإنتاج وسط سلسلة من هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على مصافيها. وأوضح أنه من غير المرجح أن يكون هذا الانخفاض كافيا لتهدئة التوترات بشأن الامتثال مع تعثر روسيا في تحقيق هدفها، واستمرار العراق وكازاخستان في إنتاج كميات أعلى بكثير من حصصهما. وأشار المسح إلى أن إنتاج (أوبك +) عند أدنى مستوى له منذ أغسطس، ولا يشمل ذلك أنجولا، التي انسحبت من المجموعة في ديسمبر. وبين أن أوبك أنتجت 26.63 مليون برميل يوميا في أبريل، بانخفاض 30 ألف برميل يوميا عن أحجام مارس، مشيرا إلى أن حلفاءها من خارج أوبك بقيادة روسيا سجلوا 14.41 مليون برميل يوميا، بانخفاض 180 ألف برميل يوميا على أساس شهري. واعتبر المسح الجزء الأكبر من الانخفاضات جاء من روسيا، التي التزمت بتنفيذ خفض أكبر في الإنتاج بدءا من أبريل، وواجهت اضطرابات مرتبطة بالهجمات الأوكرانية على مصافيها والفيضانات في بعض المناطق المنتجة للنفط. ولفت المسح إلى مواصلة السعودية الالتزام بحصتها، حيث خفضت الإنتاج بمقدار 10 آلاف برميل يوميا إلى 8.98 مليون برميل يوميا في أبريل. وأظهر أن دول (أوبك +) التي نفذت التخفيضات أنتجت 249 ألف برميل يوميا فوق الحصة في أبريل، بمعدل امتثال قدره 96.97% ويقارن هذا بنسبة امتثال بلغت 97.9% في مارس، كما أنتج التحالف أعلى من الهدف في يناير وفبراير، حيث بلغت معدلات الالتزام 96.5% و97.8% على التوالي.

بعد عدة أسابيع من الانخفاضات، عادت أسعار النفط للارتفاع مرة أخرى، بسبب مزيج من المخاطر الجيوسياسية وارتفاع الطلب وانخفاض مخزونات الخام الأمريكية والواردات الصينية القوية، التي أثارت بعض المشاعر السعودية في السوق، بحسب تقرير نشره "أويل برايس" اليوم.

وسجلت العقود الآجلة لخام برنت أول مكاسب أسبوعية منذ أوائل أبريل، لتقترب من 85 دولارا للبرميل مدعومة بشكل أكبر بانخفاض سوق العمل في الولايات المتحدة (مطالبات البطالة هي الأعلى في 8 أشهر) وعملية رفع في غزة.

ولفت التقرير إلى أنه، وفقا لتقارير وسائل الإعلام، تعهد المرشح الرئاسي الجمهوري دونالد ترمب بإلغاء القواعد البيئية لإدارة بايدن، ووقف التجميد الحالي على محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة، وطلب منهم جمع مليار دولار لحملة.

ونوه التقرير بأن الصين تعزز وارداتها النفطية، حيث ارتفعت وارداتها من النفط على أساس سنوي إلى نحو 10.88 مليون برميل يوميا الشهر الماضي، بزيادة 5.5% مقارنة بأبريل 2023، مع تعزيز نشاط المصافي بسبب النشاط المرتفع خلال عطلة عيد العمال وكذلك تحسن نشاط التصنيع.

إلى ذلك، أظهر مسح أجرته وكالة بلاتس الدولية للمعلومات



الاقتصادية وزيرة الطاقة الأمريكية تزور السعودية والإمارات هذا الأسبوع

قال مسؤول في الإدارة الأمريكية لرويترز أمس الجمعة إن وزيرة الطاقة جنيفر جرانهولم ستزور السعودية والإمارات هذا الأسبوع من أجل مناقشة "التعاون في مجال المناخ" وقضايا أخرى.

وأضاف المسؤول "الزيارة مواصلة لمشاركة طويلة الأمد بين الولايات المتحدة وهذه المنطقة".

وتابع "بالنسبة لوزارة الطاقة على وجه الخصوص، ستدفع قدما العمل الذي يقوم به البلدان في التعاون المناخي وتنويع الاقتصاد القائم على الطاقة".



الشرق الأوسط

العراق يطلق 29 مشروعاً للنفط والغاز... وشركات صينية تحصل على النصيب الأكبر

الذي طالبت به شركة كار الكردية (التي نافست على الرقعة نفسها) ومقداره 11.22 دولار».

ورأى الرسومي عبر منشور في «فيسبوك»، أن فوز الشركة الصينية يأتي في سياق «استمرار توجه العراق إلى الصين بعد تخارج شركات أميركية وأوروبية»، في إشارة إلى انسحاب شركات غربية مثل «إكسون موبيل» الأميركية من عقود استثمارات سابقة.

ويقول وزير النفط العراقي إن الوزارة ماضية في تنفيذ خططها الطموحة باستثمار النفط والغاز لسد متطلبات الاستهلاك المحلي والتصدير للأسواق العالمية.

وأشار إلى أن وزارة النفط العراقية ستستكمل، الأحد، طرح عروض جديدة لاستثمار الحقول النفطية والغازية، فيما ستختتم هذه المنافسات يوم الاثنين المقبل، باستكمال طرح جميع الحقول البالغ عددها 29 حقلاً نفطياً وغازياً.

كانت وزارة النفط العراقية قد أعلنت سبتمبر (أيلول) الماضي، أن جولات التراخيص النفطية، والتي انطلقت الجولة الأولى منها عام 2008، حققت قرابة تريليون دولار إيرادات مالية لخزينة الدولة خلال 12 عاماً.

وطبقاً لبيان صادر عن رئاسة الوزراء، فإن العراق «يتوقع الحصول على أكثر من (3459) مليون قدم مكعب قياسي يومياً من الغاز، وأكثر من مليون برميل من النفط يومياً، من خلال هاتين الجولتين».

حصلت شركات صينية على النصيب الأكبر في جولتي تراخيص النفط والغاز، الخامسة التكميلية والسادسة، والتي أطلقها العراق، السبت، في 12 محافظة، لتطوير 29 مشروعاً، معظمها في وسط وجنوب العراق، تشمل لأول مرة منطقة استكشاف بحرية في مياه الخليج بالعراق.

وتأهل أكثر من 20 شركة لهذه الجولة، بما في ذلك مجموعات أوروبية وصينية وعربية وعراقية. فيما تتنافس على مدى ثلاثة أيام للفوز بـ29 حقلاً نفطياً ورقعة استكشافية.

نصيب الأسد للشركات الصينية وأعلن نائب رئيس الحكومة العراقية وزير النفط حيان عبد الغني، ظهر السبت، عن حصول شركات صينية على غالبية عقود الاستثمار في إطار جولة التراخيص.

وقال عبد الغني إن شركة «زيك» الصينية حصلت على عقد استثمار حقل شرقي بغداد والفرات الأوسط، فيما حصلت شركة «يو آي جي» الصينية على عقد استثمار رقعة الفاو، في حين حصلت شركة «زينهوا» الصينية على عقد استثمار رقعة القرنين، فيما حصلت شركة «جيو جيد» الصينية على عقد استثمار رقعة زرباطية، وحصلت شركة «كار» العراقية على عقد استثمار حقلي الديمة وساسان.

وقال أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة نبيل الرسومي، إن «زيك» الصينية، التي فازت باستثمار تطوير حقل شرق بغداد «ستحصل على أجور ربحية مقدارها 6.67 دولار لكل برميل نفط خام منتج من الحقل، وهو أقل من الرقم



ورأى رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أن جولي الترخيص الجديدة بمثابة «بداية لجهود وفرص أكبر ستعكس على كل مفصل من مفاصل اقتصادنا الوطني، والعراق بات رقماً صعباً في معادلة الطاقة والثروات النفطية في العالم».

وأضاف أن برنامج حكومته «أفرد باباً واسعاً لرؤية الحكومة بتحقيق شعار (نحو الاستثمار الأمثل للنفط والغاز)، عبر اعتماد سياسة جديدة في استثمار الثروة النفطية».

وشدد السوداني على ضرورة «توظيف العائدات المتوقعة للنهوض بباقي المجالات الاقتصادية، التي ينتظرها شعبنا، إن هدفتنا استثمار هذه الثروة بدءاً من إنهاء حرق الغاز المصاحب الذي سيتوقف خلال 3 - 5 سنوات، وإيقاف الآثار البيئية المدمرة لهذه العملية».

وكشف عن أن هدف بلاده التوجه إلى «استثمار ما لدينا من إنتاجية للنفط وتحويلها إلى الصناعات التحويلية من البتروكيماويات، هدفنا تحويل 40 في المائة من إنتاج النفط خلال السنوات الـ 10 المقبلة إلى منتجات نفطية»، إضافة إلى «استثمار الغاز الحرّ الذي ينفذ عبر الجولة السادسة، أهم استثمار لهذه الثروة المعطلة».

وكشف السوداني عن «إنشاء منصة الغاز الثابتة في ميناء الفاو الكبير (البصرة)، مع مشروع طريق التنمية، الذي يتضمن خطاً لنقل النفط والغاز، سيؤسس إلى وضع جديد للعراق على مستوى سوق الطاقة العاملة».

وإذا كانت الجولات السابقة، اهتمت في الأساس بالاستثمارات النفطية، فإن الجولتين الجديدتين تركزان أكثر على الاستثمارات في مجال الغاز، الذي تشتد حاجة البلاد إليه لتغطية الطلب، ولتشغيل محطات الطاقة الكهربائية.

وبحسب وزارة النفط، فإن البلاد ستبقى بحاجة إلى استيراد الغاز الإيراني إلى أكثر من 3 سنوات مقبلة، قبل أن تتمكن استثماراتها من سد الحاجة المحلية.

160 مليار برميل احتياطياً نفطياً
وأعرب وزير النفط عن أمله في «الإعلان عن ارتفاع احتياطي النفط العراقي لأكثر من 160 مليار برميل».

وقال عبد الغني إن «الوزارة تطرح اليوم 29 مشروعاً واعداً ضمن جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة، لنبدأ مرحلة جديدة نحو النهوض بالصناعة والثروة النفطية والغازية بعد تجربة خمس جولات تراخيص انطلقت عام 2008».

وأضاف أن «وزارة النفط حققت من خلال جولات التراخيص إحالة 27 عقداً لرفع وحقول نفطية وغازية إلى شركات عالمية كان لها تأثير كبير على مستويات الإنتاج والإيرادات المالية الحكومية، من خلال إضافة أكثر من 2 مليون برميل يومياً من النفط الخام إلى الإنتاج الوطني».

ولفت الوزير إلى أن هذه المشروعات «ستسهم في التوسع الاقتصادي ونمو المحافظات، وسيؤدي إلى زيادة الاستقرار وتشغيل الأيدي العاملة، وتحقيق الاستفادة القصوى من احتياطات الغاز لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغاز في توليد الطاقة الكهربائية والصناعات الأخرى».

العراق رقم صعب في معادلة الطاقة



وزير النفط: العراق نفذ ما يكفي من التخفيضات الطوعية

اقتصاد الشرق

قال وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، إن بلاده وهي ثاني أكبر منتج في منظمة "أوبك"، أجرت تخفيضات كافية للإنتاج، ولن تدعم تمديد الخفض في اجتماع "أوبك+" المقبل.

أضاف في تصريحات للصحفيين في بغداد على هامش الجولة الخامسة التكميلية والجولة السادسة للمناقشات الهيدروكربونية: "لن نوافق على إجراء أي تجديد لخفض الإنتاج في اجتماع أوبك+ المقبل".



توقعات سهم أرامكو ٢٠٢٤ وأعلى سعر.. ٦ الطاقة خبراء يتحدثون لـ"الطاقة"

بهذا التراجع. ولفتت إلى أن تراجع إنتاج المملكة النفطي، بسبب الخفض الطوعي لإنتاج النفط، شهد تعويضاً مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب احتدام الصراع بين إيران وإسرائيل، لافتة إلى أنه في حال استمرار هذا الصراع كانت أسعار النفط من خام برنت ستقفز إلى مستوى 100 دولار للبرميل.

وأشارت إلى أن إعلان الشركة توزيع أرباح على المساهمين عن الربع الأول -بما يتفق مع سياستها في توزيع أرباح متزايدة ومستدامة- عزز من توقعات سهم أرامكو 2024، إذ وافقت الشركة على توزيع 116.51 مليار ريال (31.07 مليار دولار).

وأوضحت حنان رمسيس، أن حصة السهم تبلغ نحو 0.48 ريالاً (0.13 دولارًا)، وتستحق التوزيعات لحامل السهم حتى جلسة 14 مايو/أيار، على أن يكون التوزيع يوم 23 من الشهر نفسه، ما يشير إلى قدرة الشركة على تحقيق أرباح، بفضل التوسع في إنتاج الغاز، وتطوير معمل الفاضلي وحقل الجافورة.

وأضافت أن توقعات سهم أرامكو 2024 تأتي مدعومة بتوسع الشركة في قطاع التكرير والبتروكيماويات والتسويق عالمياً، بجانب توسعة استثماراتها بقطاع التجزئة في أميركا الجنوبية، واهتمامها بتحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ، بما يعزز خفض الانبعاثات، والتوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر.

تشهد توقعات سهم أرامكو 2024 تفاؤلاً من جانب المحللين والخبراء، على الرغم من إعلان عملاقة النفط السعودية نتائج أعمالها للربع الأول من العام الجاري، التي شهدت انخفاضاً في صافي الدخل والأرباح، مقارنة بالمدة المماثلة من العام الماضي 2023. وأعلنت شركة أرامكو السعودية نتائج أعمالها، التي نشرتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، وأظهرت تراجع صافي الدخل بنسبة 14.5%، مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، وهو نفس ما تشهده شركات النفط العالمية التي هبطت أرباحها على أساس سنوي. ويرى مجموعة من الخبراء، أن توقعات سهم أرامكو 2024 تشير إلى أن السهم باتجاه تحقيق مستويات واعدة، رغم تراجع دخل الشركة من 119.54 مليار ريال (31.87 مليار دولار) في الربع الأول من 2023، إلى 102.27 مليار ريال (27.27 مليار دولار) في الربع الأول من العام الجاري.

وتأتي توقعات سهم أرامكو 2024 في وقت شهد فيه سعر السهم تراجعاً، بالتزامن مع إعلان نتائج الأعمال، في 7 مايو/أيار الجاري، إلى 29.95 ريالاً (7.99 دولارًا)، وهو رقم الإغلاق نفسه المسجل يوم 2 مايو/أيار الجاري.

سعر سهم أرامكو وأبرز التوقعات
رصدت منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، آراء المحللين بشأن توقعات سهم أرامكو 2024، إذ قالت خبيرة أسواق المال في مصر حنان رمسيس، إن الشركة السعودية العملاقة تمكنت من تحقيق أرباح ضخمة، رغم كونها أقل من العام الماضي، لكنها ليست الشركة الوحيدة التي مُنيت



من جانبها، كشفت مديرة قسم التحليل الفني في البورصة السعودية سارة علاء، عن توقعات سهم أرامكو 2024، إذ قالت إن السهم يُتداول على المدى المتوسط في اتجاه هابط، ويختبر الحد العلوي لسقف القناة الهابطة عند مستوى المقاومة 30.30 ريالاً (8.08 دولارًا).

ولفتت إلى أن مستوى المقاومة هذا يمثل بوابة الارتفاع في حالة اختراق السهم لها، ما سيغيّر الاتجاه إلى أعلى على المدى القصير مرة أخرى، ليستهدف بعدها مستوى المقاومة عند 30.80 ريالاً (8.21 دولارًا)، ومن ثم مستوى 31.45 ريالاً (8.39 دولارًا)، ثم 32 ريالاً (8.53 دولارًا).

وتوقعت سارة علاء -في تصريحاتها إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)-، أنه في حال عدم قدرة السهم على اختراق المقاومة الحالية والتداول أعلاها فستظهر القوة البيعية مجددًا، وهنا يجب اتخاذ مستوى الدعم الأول بصفته مستوى لحماية الأرباح عند 29.70 ريالاً (7.92 دولارًا).

توقعات متفائلة استنادًا إلى الأصول كشف المدير التنفيذي لإحدى شركات تداول الأوراق المالية محمود عطا، عن توقعات سهم أرامكو 2024، موضحًا أنه رغم إعلان الشركة تراجع أرباحها الربعية فما زالت النتائج تؤكد أصولها وإيراداتها القوية مقارنة بنتائج أعمال كبريات شركات الطاقة العالمية مثل إكسون موبيل وشل.

ولفت -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-، إلى أن سهم أرامكو يُعد صامًا ماليًا قويًا للمستثمرين في أسواق المال بالمنطقة، رغم تصاعد الأحداث الجيوسياسية، لأن ما تستهدفه أرامكو وما تقوم به من توزيعات وإعلان النتائج المالية يعزز مؤشرات نموها.

وتابعت: "سعر سهم أرامكو استهل التداولات عند 30.25 ريالاً (8.07 دولارًا)، ثم انخفض إلى 29.95 ريالاً (7.99 دولارًا)، ومن المتوقع أن يظل أدائه في نطاق عرضي، أعلى نقطة له 31 ريالاً (8.27 دولارًا)، وأقل سعر له عند 29.50 ريالاً (7.87 دولارًا)".

وأردفت: "تشير توقعات سهم أرامكو 2024 إلى إمكان خروج السهم عن هذا النطاق السعري في حال هدوء الأوضاع الجيوسياسية، وزيادة الطلب الصيني على النفط، وعودة الملاحاة بالطاقة الكاملة في قناة السويس، بجانب بعض الإجراءات الأخرى".

حركة متذبذبة لاختراق المقاومة يرى الخبير الاقتصادي، العضو المنتدب في إحدى شركات تداول الأوراق المالية، الدكتور سامح هلال، أن توقعات سهم أرامكو 2024 تشير إلى أنه قد يقابل حركة مذبذبة خلال المرحلة الحالية، إذ إن لديه نقطة ارتكاز عند 30.35 ريالاً (8.09 دولارًا)، وهو يُتداول بسعر أقل منها.

وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-، إنه في حال اختراق سهم أرامكو لنقطة الارتكاز فسيشهد مقاومة عند مستوى 30.80 ريالاً سعوديًّا (8.21 دولارًا أميركيًّا)، ثم 31.50 ريالاً (8.40 دولارًا)، مؤكدًا أن السهم سيحافظ على مستوى 31 ريالاً (8.27 دولارًا).

ولكن، وفق الدكتور سامح هلال، في حالة عدم قدرة سهم أرامكو على اختراق نقطة الارتكاز هذه فسوف يتجه إلى نقطة الدعم عند مستوى 29.60 ريالاً سعوديًّا (7.89 دولارًا أميركيًّا)، لافتًا إلى أن خفض إنتاج شركة أرامكو له تأثير في سعر النفط خلال المدة المقبلة، إذ يستقر السعر فوق 80 دولارًا، ما يؤثر بالإيجاب في أرباح الشركة.



المقاومة الثاني، وهو 30.85 ريالاً (8.23 دولارًا).

وأوضح -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)-، أن الوصول إلى هذا المستوى سيكون مدعومًا بالاستقرار أعلى مستوى الدعم الرئيس، واتجاه المؤسسات المالية -الأجنبية خاصة- لشراء السهم وزيادة التدفقات المالية النقدية بالقرب من مستوى الدعم الرئيس، ما سيدفعه إلى الارتداد مجددًا.

وأضاف حسام عيد: "رغم إعلان أرامكو نتائج أعمالها للربع الأول من 2024، التي أظهرت تحقيق أرباح بنحو 27.27 مليار دولار، فإنها تراجعت بنسبة 14.4%، بسبب التزام المملكة بالخفض الطوعي لإنتاج النفط، ما انعكس سلبيًا على أداء سهم الشركة".

يُشار إلى أن نتائج أعمال أرامكو في الربع الأول من 2024 كانت قد حققت إيرادات بلغت 402.04 مليار ريال سعودي (107.21 مليار دولار)، مقارنة مع إيرادات بلغت 417.46 مليار ريال سعودي (111.32 مليار دولار) للمدة نفسها من 2023.

وأضاف: "يبقى التحدي الأكبر هو التوقعات بشأن زيادة الطلب على النفط من الدول الكبرى مثل الصين ودول شرق آسيا، وهو ما يزيد من إيجابية نتائجها ومبيعاتها. وبالنسبة إلى التوزيعات، فإنها تزيد بنحو 60% مقارنة بالمدة نفسها من 2023".

وعن توقعات سهم أرامكو 2024، قال محمود عطا، إن "السهم يستهدف مستوى 34 ريالاً (9.07 دولارًا) ما لم يحدث أمر جديد فيما يخص الوضع الجيوسياسي".

من جانبها، توقعت المحللة الفنية للأسواق في إحدى شركات التداول أسماء أحمد، حدوث ارتداد على سهم أرامكو -فنيًا-، وأن يصل إلى مستويات 30.90 ريالاً (8.24 دولارًا) ثم 31.55 ريالاً (8.41 دولارًا) ثم 32.60 ريالاً (8.69 دولارًا).

وكشفت -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)-، عن توقعات سهم أرامكو 2024، موضحة أنه قد يصل إلى هذه المستويات، ما دام محافظًا على منطقة الدعم 29.75 ريالاً (7.93 دولارًا)، و29.40 ريالاً (7.84 دولارًا أميركيًا).

وأشارت أسماء أحمد إلى أنه مع انتهاء الأزمات الجيوسياسية مستقبلاً سينعكس ذلك بصورة أكبر على أسعار النفط التي تستقر حاليًا فوق مستوى 80 دولارًا للبرميل من خام برنت، ومن ثم سيزيد الطلب على النفط، فترتفع أرباح الشركة.

استقرار ثم قفزة إلى أعلى توقع رئيس قطاع الاستثمار في إحدى شركات الأوراق المالية حسام عيد، أن يشهد سهم أرامكو استقرارًا أعلى مستوى الدعم الرئيس البالغ 29.90 ريالاً (7.97 دولارًا)، ثم معاودة الصعود والارتداد مرة أخرى، مستهدفًا مستوى المقاومة الرئيس، وهو 30.60 ريالاً (8.16 دولارًا)، ثم مستوى



توزيعات أرامكو.. كم ربح مساهمو عملاقة الطاقة النفط السعودية في ٥ سنوات؟

كانون الأول 2019 نحو 6.3564 ريالاً سعودياً (1.69 دولاراً أميركياً).

* (الدولار الأميركي = 3.75 ريالاً سعودياً)

توزيعات أرامكو في 2019

بلغ إجمالي توزيعات أرامكو خلال عام 2019 نحو 274.4 مليار ريال (73.2 مليار دولار)، وحرصت عملاقة النفط السعودية على توزيعات أرباح عادية بقيمة 14.8 مليار ريال (3.9 مليار دولار)، للمدة من 5 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، وهي المدة الممتدة من تاريخ تخصيص أسهم الطرح العام الأولي للمستثمرين وحتى نهاية عام 2019. ومثلت الأرباح جزءاً من إجمالي توزيعات الأرباح العادية للربع الأخير من عام 2019، والبالغة قيمتها 50.2 مليار ريال (13.4 مليار دولار)، إذ دفعتها في 31 مارس/آذار 2020 إلى المساهمين المسجلين في 18 مارس/آذار 2020.

ووفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة، بلغت حصة السهم الواحد من توزيعات أرامكو العادية بقيمة 14.8 مليار ريال (3.9 مليار دولار)، نحو 0.0738 ريالاً.

في ديسمبر/كانون الأول 2019، نفذت أرامكو السعودية أكبر عملية طرح عام أولي شهدها العالم، جمعت خلالها 30 مليار دولار، وحُدّد سعر السهم الواحد - قبل التداول - بقيمة 32 ريالاً سعودياً، وفي 11 ديسمبر/كانون الأول 2019، بدأ التداول على أسهم أرامكو في السوق السعودية.

على مدار ما يقرب من 5 سنوات، شكّلت توزيعات أرامكو حيزاً كبيراً من اهتمامات المستثمرين في البورصة السعودية، مع حرص الشركة على صرفها بصورة منتظمة، بهدف تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين وتوفير نمو مستدام للأرباح.

وتنص سياسة توزيعات الأرباح المعتمدة في 26 سبتمبر/أيلول 2019 على أن التوزيعات تُعلن من صافي الأرباح بعد أن تتأكد الشركة من قدرتها على توزيع الأرباح بعد الرجوع إلى آخر قوائمها المالية، وتخصيص أي احتياطات مالية للوفاء بالالتزامات الطارئة، حسبما يقرر مجلس الإدارة من وقت إلى آخر وفق ما يراه مناسباً.

وتراعي توزيعات أرامكو متطلبات رأس المال العامل في الشركة ومقدار السيولة المتوفرة على المدى القريب وأي عوامل أو اعتبارات أخرى قد تكون ذات صلة، بما في ذلك على سبيل المثال تبعات أي توزيعات أرباح على الهيكل الرأسمالي للشركة وتصنيفاتها الائتمانية وأهداف نسبة المديونية المعلنة.

وفق بيانات جمعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، بلغ إجمالي توزيعات أرامكو المعلنة منذ بداية عام 2019 حتى نهاية الربع الأول من 2024 نحو 1.6 تريليون ريال (427 مليار دولار).

وبلغ إجمالي نصيب السهم من التوزيعات منذ الطرح العام الأولي لأرامكو في البورصة السعودية خلال ديسمبر/



خلال 2022، إذ بلغ إجمالي ما دفعته إلى مساهمينا عن العام بأكمله نحو 281 مليار ريال (75 مليار دولار)، لكن نصيب السهم الواحد من الأرباح تراجع إلى 1.292 ريالاً سعودياً.

ودفعت الشركة في الربع الثاني من 2022 توزيعات أرباح قدرها 70.3 مليار ريال (18.8 مليار دولار) عن الربع الأول من عام 2022، ودفعت القيمة نفسها في الربع الثالث عن الربع الثاني من عام 2022.

ووافقت الجمعية العامة غير العادية لأرامكو السعودية، المنعقدة في 12 مايو/أيار (2022)، على توصية مجلس الإدارة في الربع الأول من العام نفسه برسمة 15 مليار ريال (4 مليارات دولار) من الأرباح المتبقية، ومَنح سهم مجاني واحد لكل 10 أسهم قائمة مملوكة للمساهم.

وتهدف الشركة إلى المحافظة على توزيعات أرباح مستدامة ومتزايدة، بما يتماشى مع التطلعات المستقبلية والنتائج المالية الأساسية، إذ وزعت أرباحاً قدرها 70.3 مليار ريال (18.8 مليار دولار) عن الربع الثالث.

وفي الربع الرابع من 2022، أعلنت أرامكو السعودية توزيعات أرباح نقدية على المساهمين، بقيمة 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار)، بنسبة زيادة 4% مقارنة بالربع السابق، تماشيًا مع سياسة توزيعات الشركة التي تهدف إلى تحقيق أرباح مستدامة ومتزايدة.

بالإضافة إلى ذلك، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المؤهلين بمنح سهم واحد لكل 10 أسهم مملوكة، في حال الحصول على الموافقات التنظيمية المطلوبة وموافقة الجمعية العامة غير العادية.

توزيعات أرامكو في 2020 بلغ إجمالي توزيعات أرباح أرامكو خلال 2020 نحو 281 مليار ريال (75 مليار دولار)، وهو ما يعكس الأداء القوي للشركة، وحقق السهم أرباحًا بنحو 1.4 ريالاً عن العام كله.

على الرغم من التحديات التي واجهت قطاع الطاقة في 2020 واستمرار الاضطرابات الاقتصادية العالمية جراء أزمة فيروس كورونا، واصلت أرامكو السعودية الوفاء بالتزامها تجاه المساهمين من خلال إعلان تقديم توزيعات أرباح متساوية بقيمة 70.32 مليار ريال (18.75 مليار دولار) عن أرباع العام، الأول والثاني والثالث والرابع.

وبلغ نصيب السهم نحو 0.3518 ريالاً سعودياً في كل ربع سنوي من 2020، وهي الأعلى بين جميع الشركات المدرجة في العالم.

توزيعات أرامكو في 2021 وزّعت أرامكو أرباحاً نقدية للسنة المالية 2021، بلغ إجماليها نحو 281 مليار دولار (75 مليار دولار)، وبلغ نصيب السهم من الأرباح نحو 1.4 ريالاً سعودياً، بالإضافة إلى منح أسهم مجانية.

وأوصى مجلس إدارة أرامكو، خلال إعلان نتائج الربع الأول من 2021، برسمة 15 مليار ريال سعودي (4 مليارات دولار) من الأرباح المتبقية، ومنح سهم لكل 10 أسهم.

وبلغت توزيعات أرباح أرامكو عن الأرباع الأول والثاني والثالث والرابع من عام 2021 نحو 70.3 مليار ريال (18.8 مليار دولار)، بحصة 0.3518 ريالاً لكل سهم.

توزيعات أرامكو في 2022 حافظت أرامكو السعودية على استقرار توزيعات الأرباح



مليار ريال (10.78 مليار دولار) بزيادة بنسبة 9%، مقارنة بالدفعتين ربع السنويتين بقيمة 37 مليار ريال سعودي (9.9 مليار دولار) لكلٍ منهما في النصف الثاني من عام 2023.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الأرباح المرتبطة بالأداء للعام بأكمله، الذي سيُدفع في عام 2024 ما يقارب 161.7 مليار ريال (43.1 مليار دولار)، تتضمن 40.41 مليار ريال (10.8 مليار دولار) في الربع الأول، بناءً على الآلية المعلنة مسبقاً.

توزيعات أرامكو 2024 أعلنت أرامكو السعودية، يوم الثلاثاء 7 مايو/أيار (2024)، رابع توزيع للأرباح المرتبطة بالأداء على المساهمين، بناءً على النتائج السنوية الكاملة لعامي 2022 و2023.

وكشفت الشركة عن موافقة مجلس الإدارة على توزيع نحو 116.51 مليار ريال (31.07 مليار دولار) أرباحاً عن الربع الأول من 2024، تشمل توزيعات الأرباح الأساسية بمقدار 76.10 مليار ريال (20.29 مليار دولار)، وتوزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء بقيمة 40.41 مليار ريال (10.78 مليار دولار). ويبلغ عدد الأسهم المستحقة للأرباح 241 ملياً و970 مليوناً و843 ألفاً و552 سهماً، وتبلغ حصة السهم من إجمالي المبلغ الموزع 0.4815 ريالاً سعودياً، وتشمل حصة 0.3145 ريالاً من التوزيعات الأساسية، و0.1670 ريالاً مرتبطة بالأداء.

وتتوقع الشركة أن يبلغ إجمالي الأرباح التي تعتمزم توزيعها في عام 2024 نحو 466.1 مليار ريال (124.3 مليار دولار)، تشمل أرباحاً أساسية بمقدار 304.4 مليار ريال (81.2 مليار دولار)، وأرباحاً مرتبطة بالأداء بمقدار 161.7 مليار ريال (43.1 مليار دولار).

توزيعات أرامكو في 2023 شهدت توزيعات أرامكو في 2023 طفرة كبيرة، إذ بلغت 366.7 مليار ريال (97.8 مليار دولار) بنسبة زيادة 30% عن عام 2022، وبلغ نصيب السهم الواحد من الأرباح نحو 1.7 ريالاً سعودياً.

وقررت أرامكو في الربع الأول من عام 2023 توزيع أرباح أساسية قدرها 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار) دُفعت في الربع الثاني، بزيادة قدرها 4% على أساس سنوي.

كما جرى توزيعات أرامكو للأرباح عن الربع الثاني من عام 2023 بقيمة 73.2 مليار ريال سعودي (19.5 مليار دولار أميركي) دفعت في الربع الثالث.

في أغسطس/آب 2023، أعلنت الشركة عزمها توزيع أرباح مرتبطة بالأداء على مدة ستة أرباع، تبدأ من الربع الثالث من عام 2023، إذ بلغ أول توزيع 37 مليار ريال (9.9 مليار دولار) جرى دفعه في الربع الثالث من عام 2023 بناءً على النتائج السنوية الكاملة لعام 2022، ونتائج النصف الأول من عام 2023.

وفي الربع الرابع جرى دفع توزيعات أرباح أساسية عن الربع الثالث بقيمة 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار)، كما دُفعت التوزيعات الثانية المرتبطة بالأداء بقيمة 37 مليار ريال (9.9 مليار دولار) بناءً على النتائج السنوية الكاملة لعام 2022، ونتائج الأشهر الـ9 من 2023.

وأعلن مجلس إدارة أرامكو في مارس/آذار (2024) توزيعات أرباح أساسية عن الربع الرابع من عام 2023، بقيمة 76.1 مليار ريال (20.3 مليار دولار)، بزيادة قدرها 4% على أساس سنوي، جرى دفعها خلال الربع الأول من العام الجاري، وكذلك توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء تبلغ 40.41

